النص والسياق الحضاري

أ.عبد الحميد بوكعباش
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية
جامعة باتنة - الجزائر

مصدر فهم النص:

دأبت علوم القرآن الكريم في مجملها، قديما وحديثا، على تقديم النصائح وتعيين الطرق لضمان الفهم الأمثل للنص[1]، ولكنها جميعا تسكت أن تجيب على السؤال: من أين نستمدّ هذا الفهم أولا، وما هو مصدره، وكم هي مدة بقائه مشروعا، يجيب بنجاعة وإقناع، عن المسائل التي ينشئها تطور المجتمع في التاريخ ؟ وهذا الذي قاد إلى إهمال الحديث عن تحولات فهم النص، و تحديد أسبابها ، أي أن علوم القرآن الكريم تتحدث عن فهم النص، لكن من خارج الزمن والتاريخ، أو عن الفهم، كما تمّ وأنجز، شكلا ومضمونا، في أول تجربة للسلف مع النص، أي عن اللافهم[2]، فأن تفهم، أو تؤول، وتشرح، يعني أن تجد في النص ما لم يسبق وجوده ومعرفته، فالتفسير في حقيقة أمره، إذن، يقتضي مغايرة الفهم واختلاف المعنى بالضرورة، وإلا لا تفسير هناك .

حين نبدأ بمراعاة أول نقطة تبدأ منها عملية إنتاج التفسير على المستوى النفسي فسنجد أن مبعث الشعور بالرغبة في ممارسة التأويل والشرح، الذي يتملك كل مفسر وهو يقف أمام النص، هو أن النص يعني له شيئا ما، لن يقع هذا إلا على حساب المعنى المذكور المسطر سابقا، الذي لم يعد في نظره كافيا، سواء له شخصيا أو لزمنه الذي يحياه، وإن كانت اهتمامات الذات ورؤيتها العامة نابعة ومعللة بالفترة التاريخية التي تغمرها.

النص يشعر دوما، خصوصا بعد مرور وقت طويل، أن معناه أو دلالته تفوق الشروح المنجزة في الماضي، وحين يقدم الشارح على تثبيت هذا المعنى أو ذاك نقول عنه أنه ينتج تفسيرا و يسطر فهمه للنص، غير أنه لم يعد مقبولا، وكما دل على ذلك تاريخ التفسير ويشهد به، أن تتم معادلة هذا الفهم، بالنص الأصلي أو يسوّى بينهما على صعيد المعنى والمضمون، فالفهم اجتهاد إنساني في النص مشروط بظروف موضوعية وذاتية، لا

ينفك عنها يمكن دوما إرجاعه إليها وتحديده بها، على أنها مع النص، تكوّن المصدر الذي انبثق منه الفهم، لا من النص وحده، كما ساد الاعتقاد.

إن تصور الفهم والتفسير بمعزل عن إكراهات الظروف الخارجية وتأثيرها، يعني تأبيد ما هو ظرفي مؤقت، إذا وقع هذا -وقد وقع- فهو على حساب قداسة النص الإلهي وأبعاده الكونية، والعكس صحيح، فالتسليم بظرفية الفهم وتأكيد طابعه الإنساني، هو أهم ما يحقق إعجاز النص ويكشف عن سماته الإلهية.

السياق الحضاري العام، الذي يمارس في ضوئه، تفهّم النص، هو المسؤول عن إنتاج المعنى والتفسير و تحولات الدلالة، والمشكلة أن الشرّاح، وإن وجدوا داخل السياق الراهن إلا أنهم ليسوا على درجة واحدة من الوفاء له، والانطلاق من اهتماماته ورؤيته الكونية، فقد يوجد الآن من يحيا، ثقافيا، السياق الماضي، بكل مسائله وقضاياه، وأثناء الشرح يقوم بتكرار تفسيرات هذا السياق النابعة من رؤيته وأفكاره دون تغيير، إذن لكل شارح أو مفسر، مفاهيمه ودلالاته للألفاظ والنصوص، وذلك بحسب انجذابه الثقافي إلى السياق الحضاري، الماضي، أو الحاضر[3].

إن هذا العامل، على أهميته القصوى، هو الأكثر إهمالا عند علماء الدراسات القرآنية، في القديم والحديث، بل غالبا ما ينظر إلى أثره التفسيري، الذي يتجلى في شكل مفاهيم ودلالات جديدة لألفاظ النص، على أنه انحراف غير مشروع عن جادة: (المعنى الأصلي) المنقول، مع أن هذا المعنى نفسه الذي بدا لهم (أصليا) ليس إلا مجرد فهم للنص، تمّ في سياق الماضين وظرفهم الحضاري الخاص.

يذكر الزركشي أن طريق التوصل إلى فهم :« ما لم يرد فيه نقل، وهو قليل، النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق، وهذا يعتني به الراغب كثيرا في كتاب المفردات، فيذكر فيه قيدا زائدا على أهل اللغة، في تفسير اللفظ من السياق»[4] وهكذا تعدّ المفاهيم القرآنية المستوحاة من سياق النص ذاته، منظورا إليها من داخل السياق الفكري والثقافي لعصر الراغب (ت 502 هـ) تعدّ قيدا زائدا، على أهل اللغة، أي على مستواهم الفكري ونظرتهم إلى الأشياء كما يعكسها عصر الجاهلية وصدر الإسلام، إذ أنه: « من الخطأ أن نعدّ اللغة كائنا مثاليا تتطور مستقلة عن البشر »[5]ففي كل مرحلة من التاريخ تعكس اللغة مستوى الناطقين بها ، إن الدعوة إلى التزام لغة عصر التنزيل ، هي التزام بأفكار هذا العصر وثقافته، بل وتحكيم لهذا المستوى التاريخي من التفكير، في معنى النص الإلهي. ينبغي التفريق بين لغة عصر التنزيل، ولغة التنزيل، فاستعمال القرآن لغة قريش لا يعني أن مفاهيم الألفاظ

والنصوص ودلالات الخطاب القرآني، يبحث عنها داخل معارف هذه القبيلة ومنظومة تصوراتها ومعهوداتها، الحسية والمجردة.

إن الذات الإلهية التي أنزلت الكتاب، خاطبت العقل الإنساني بنصوصه من خارج التاريخ، إذ أنها ليست ذاتا مقيّدة بإكراهات البيئة أو خاضعة لظروف السياق الحضاري الذي شهد نزول الوحي؛ العقل الإنساني، وفي كل مرة، هو الذي يقوم بموقعة النصوص في التاريخ، وذلك بواسطة عمليات الفهم و التعقل و التأويل المتكررة عبر الزمن.

لقد ظهر الوحي ملتزما بالتركيب النحوي للغة قريش ولكنه أحدث، في الوقت نفسه، ما يشبه أن يكون انفجارا، في الشكل والمضمون معا، داخل هذه اللغة، فكيف يلزم أجيال المستقبل، بأفق من مفاهيم الألفاظ، سبق الوحي إلى تدشين أول خروج عليه وانتهاك له.

لفظ (الملكوت) مثلا، ما مفهومه في لغة عصر التنزيل ، كما يقدمها ابن منظور في معجمه. وما مفهومه في القرآن، أو بالأحرى، في القرآن كما تجلى للأفهام، داخل سياقين مختلفين من الحضارة و التاريخ، القديم الحديث؟ . وفي لسان العرب : « ملكوت الله، سلطانه وعظمته» و« ملكوت كل شيء ، القدرة على كل شيء.»[6].

في تفسير قوله تعالى : ﴿ وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين ﴾ الأنعام:75، يقول ابن كثير: « نبين له وجه الدلالة، في نظره إلى خلقهما، على وحدانية الله عز وجل.»

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ أو لم ينظروا في ملكوت السموات و الأرض وما خلق الله من شيء ﴾ الأعراف:185، : « أي في ملكه وسلطانه.»[7].

أما تعريف محمد بن علي الجرجاني (ت 816 هـ) للفظ الملكوت فهو عكس ما يدل عليه السياق القرآني تماما، إذ يقول : « الملكوت، عالم الغيب المختص بالأرواح والنفوس »[8].

نستخلص هنا، أنه تحت وطأة نمط التفكير الغيبي المجرد، الذي هيمن على جلّ النشاط العقلي داخل السياق الحضاري السابق، تقع عملية حذف الوجود المادي كله من الوعي، على الرغم من أنه موضوع النص، وعالمه، الذي يحيل إليه ويفهم به.

إن خلوّ ذهن المفسر، من التصور العلمي للواقع المادي، أو إدراك هذا الواقع في صورة مجملة، وعامة إلى حد الغموض، يقود الشارح المفسر إلى القراءة الغيبية المحضة للخطاب القرآني، فيقرأ في الظاهر اللغوي الواضح للنص، الذي يهيب بعقل الإنسان، في استنكار وتوبيخ، إلى نواميس الكون المادي للأرض والنجوم والمجرات للاستدلال بها على الخالق، يقرأ في هذا الظاهر أنه: « عالم الغيب والأرواح والنفوس» ويكون اطّلاع إبراهيم على ملكوت السموات والأرض هو، إراءته «أعمال

إطلاع إبراهيم على ملكوت السموات والأرض هو، إراءته «أعمال الخلائق»[9]. ماذا يصنع إبراهيم برؤيته الشريط المصور لأعمال أفراد الخليقة؟!.

أما في ظل السياق الحضاري الحديث، فإن اللفظة تعني إلى عقل الشرّاح مفهوما مغايرا، ينسجم مع ظاهر النص الالهي، كما يعبر عن عمقه ودلالته الكونية العامة. فالملكوت هو« النظام العام، الذي يحكم العالم »[10]، أي السنن المطردة التي تقف من وراء فوضى التغيرات المحسوسة، بدليل إضافة الكلمة إلى عالم المادة: (السموات و الأرض) .

وفي النصف الأخير من هذا القرن، بدأت اللفظة تأخذ مفهوم: (التنظيم الدقيق الذي يحكم أجزاء العالم المادي). فالملكوت عند سيد قطب لفظة تعني: «حقائق التوازن الكوني الملحوظ من الذرة إلى المجرة»[11].

هذا المفهوم للفظة القرآنية، أكثر انسجاما من أي بديل آخر حتى الآن، مع ظاهر النص: (آيتي الأنعام والأعراف). فنواميس العالم المادي هي التي أطلع عليها إبراهيم عليه السلام وهي التي جعلها الله الحقل الطبيعي والمشروع لعمل العقل البشري، أمر بكشفها أولا ثم الاعتبار بها على العناية الالهية، لأنها وحدها مجلى عظمته تعالى ومعرض قدرته، لا عالم الغيب والأرواح. بعد حوالي عقدين من الزمن على سيد قطب وتفسيره الظلال، يظهر كتاب: صفوة التفاسير، لمحمد علي الصابوني، نشهد على صفحات تفسيره عودة الإدراكات التقليدية السابقة، بما يشكل الرجوع القهقرى بمستوى التصور الكوني، قرونا عديدة إلى الخلف، وبما يمكن عده طبعة تامة مع السياق الحضاري الراهن برمته، فالآية: ﴿ وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات و الأرض ﴾ الأنعام : 75 تعني:« نري إبراهيم الملك العظيم و السلطان الباهر » وقوله تعالى :﴿ أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض﴾ . الأعراف : 185 ، تعني : « أولم ينظروا نظر استدلال في ملك الله الواسع مما يدل على عظيم الملك وكمال القدرة»[12]، العجيب هنا هو الفرق الكبير بين ظاهر النص، والتفسير. فالنص يتحدث بصراحة ووضوح وفي كل مرة عن (ملكوت السموات و الأرض) ، أما المفسر فعن: (ملكوت الله). وهذا يعني أن هناك إصرار ذهنيا على تجاهل العالم المادي وإسقاطه من الوعي الحسي.

الفهم المذكور للفظة (الملكوت)، في تفسيري المنار، والظلال، تمنحه لغة التنزيل في يسر. وتدل عليه، لأنه ملتزم بها، لكن الذي لم يلتزم به هذا الفهم هو: (لغة عصر التنزيل) أي الفهم الإنساني في تلك المرحلة من التاريخ، ومستوى إدراكه للفظة القرآنية. وهنا يتبين أن ذلك: (القيد الزائد) على أهل اللغة وعصر التنزيل، في فهم الخطاب الإلهي، هو التفسير الحقيقي، وسيبقى هذا القيد في ازدياد مستمر مع الزمن.

لقد كان الذي أنضج إيديولوجيا الفهم المنقول، ضد الفهم الحادث هو ابن تيمية، في استنكاره المعتاد طريقة قوم: « فسرو القرآن من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، والمخاطب به»[13] يعني لنا هذا الكلام أن الفهم المشروع للنص، لا يتحقق إلا بعد أن تتخلص الذات المفسرة من كل أشكال الوعي التاريخي: المعارف والإدراكات والتصورات الكونية والغيبية التي نشأت مع تقدم الزمن وتطور الحضارة، وشد الرحال بعد ذلك، في خلوّ ذهني تام إلى داخل القرن الأول، قرن السلف، وتلقي عنهم مفاهيم الألفاظ وتفسيرات النصوص. إن إلغاء وتجاهل تاريخ الذات الشارحة ولحظتها الزمنية واللواذ بالماضي، ينتج عنه مباشرة الانسحاب من الواقع. هذا الانسحاب هو المسؤول الآن عن الأفهام الغريبة للنص، وغرابتها نشأت عن قراءة الحاضر من داخل الماضي، أي رؤيته و الحكم عليه انطلاقا من الماضي وبالقياس إليه .

وهذا ما يقود أصحاب هذا الوعي إلى اصطناع مواقف السخط على التاريخ، تاريخ ما بعد السلف، ومعاداة ما يحتويه من مظاهر التحول المختلفة، في الفكر والمجتمع، ومنها الفهم الجديد للنص. لأنها في رأيهم، مظاهر حدثت مع الزمان، تعدّ منكرة عند السابقين، لو عرضت عليهم .

إن التزام مبدأ : (الفهم بفهم السابقين) ومعاداة (الحادث)، جعل أتباعه في هذا العصر ينخرطون في مواقف تعمل ضد الزمن والتاريخ، لا ضد التأويلات المنحرفة التي ولىّ زمنها، لأن هذا المبدأ معيار منهجي يضع أشكال الاستفادة من الخبرات البشرية والمعارف الكونية، في فهم النص وتنظيم المجتمع، يضعها في خانة اللامشروع، لمجرد كونها غير معهودة لدى السلف، وإن كان النص يسعها بمعناه ودلالته. هنا يلاحظ أن أكبر مشكلات التفكير الإسلامي هي تحديد الموقف من التحولات المتعاقبة، وتقييم أثرها الواقعي في مجالات الحياة.

لم ينظر إلى التحول حتى الآن، على أنه قانون عام في الوجود، يستحق التعامل الإيجابي لكونه سنة إلهية مطردة فيه[14]، لهذا السبب كانت مظاهره المحسوسة في المجتمع والمعرفة، تعرض على أفهام السابقين كمحكّ اختبار لرفضها أو قبولها، لا على النص ذاته. وهذا يعني، في الحقيقة، رد الحاضر إلى الماضي وقراءته به، النتيجة الحقيقية ستكون: تكرار الواقع واستغرابه، بل حتى إدانته، لأن فهم السلف، لا يسع المستقبل الذي هو حاضرنا الآن .

السياق الحضاري العام

السياق الحضاري العام، لكل فترة من التاريخ، هو الخلفية الأخيرة التي يرتدّ إليها فهم النص، وهو منبع الرؤى والتأويلات، التي تلوّن، لا فهم

النص وحده، ولكن جميع الأشياء داخل الوجود الكوني و الاجتماعي المحيط بالشارح المفسر.

نحن نعلم أن السياق الحضاري السابق، الذي غمر التنظيرات، التقليدية للتفسير: (علوم القرآن) خضع فيه التعامل مع النص لسيادة المنهج الاستنباطي، في قسم آيات الأحكام، والمنهج الاستدلالي المنطقي في آيات التصور والعقيدة. فآليات العملية الذهنية أثناء القيام بتحديد الحكم الشرعي، أو توضيح التصور المطلوب، تتم في كليهما من غير الحاجة إلى إدخال وسط خارجي: الواقع الكوني. فالاستدلال على حرمة الربا مثلا، أو توضيح التصور الحقيق بالذات الإلهية ينجز من داخل المجموع الكلي لآيات القرآن، دون الحاجة إلى وسيط خارجي.

أما قوله تعالى : ﴿ و إذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليهم القول فدمرناها تدميرا. ﴾ الإسراء : 16، فيشير إلى تلازم ظاهرتي الثراء و الفسوق : (تحطيم حدود الالتزام الأخلاقي الذي تشيعه الفئة المترفة) في المجتمعات، والمصير الحتمي الذي تقودان إليه : تدمير المجتمع ، أي سقوط الدولة، و انهيار الحضارة.

هذه معالم لفكرة قرآنية مجملة وعامة يقدمها النص للشارح المفسر، من أجل أن يعود هو بها إلى الوجود الخارجي والقيام باستقراء الواقع و التاريخ في ضوئها، مع استحضار، طبعا، باقي الآيات المشاركة في الموضوع، كل ذلك بغرض إدراك وتلمس التحقق الميداني للفكرة القرآنية.

الوجود الخارجي في هذه الحال، يغدو وسيطا أساسيا لإظهار معنى النص وتحقيقه، بأبعاده وامتداداته المختلفة التي ستبرز أثناء التطبيق، الذي يعني: عرض النص على الواقع، أليس هذا الواقع هو مجلى تحققات معنى الخطاب؟

حتى الحكمة من تحريم الربا، لا يمكن استخلاصها من النص إلا بتنزيله على الوجود الخارجي وذلك بملاحظة الأثر الإيجابي، أو الأثر السلبي، للربا، حضورا وغيابا، في الواقع الاجتماعي وهذه الحكمة ليست شيئا مهملا، بجانب الحكم المقرر بالنص، إذ هي: « السبب الباعث على تشريعه»[15]. وهي غير مستخرجة من النص، لأنها تقع وراء حدوده اللغوية، أي أن أثرها ملحوظ في ملابسات الواقع الإجتماعي، سواء الملتزم بحكم النص أو المخالف له. فالحكم إذن، يستخرج من النص، إلا أن الحكمة لا تتجلى إلا بعد الجمع والملاءمة بين الواقع، والنص، كما تتجلى الحكمة، وبالقدر نفسه، ولكن في شكلها السلبي أي كمظهر للفساد والضنك، عند انفصال الواقع الاجتماعي أو الفردي، وابتعاده عن تعاليم النص، أي عن أحكامه، وهنا تتجلى (الحكمة) أو (المصلحة) من سنّ التشريعات والأحكام. وذلك في شكل نتائج ميدانية على الصعيد الاجتماعي والفردي.

تتعين أهمية الواقع الاجتماعي أو الكوني، وضرورة استحضاره لفقه التنزيل، إنْ بغرض استخلاص الحكمة من النص التشريعي، أو كميدان لتحقيق دلالة النص الكوني: ممارسة الفهم في غياب الواقع، للنص الإنشائي، يؤدي إلى خفاء وجه الحكمة من وراء الحكم، أما غياب الواقع في تفهم النص الكوني، فيقود إلى خفاء وغموض المعنى بالمرة، وذلك لأن الواقع في تفهّم هذا الأخير، يعد وسيطا أساسيا، باعتباره هو الجزء الموضوعي الخارجي لمضمون النص، عندئذ نجد أنفسنا أمام المنهج الاستقرائي الحسي، كأداة حاسمة في التنقيب والبحث عن مضامين هذا القسم من القرآن. وإذا لم يقع اتباع هذا المنهج في التفسير، ابتعد النص الخبري بالضرورة، عن ساحة النشاط التفسيري.

لقد بدا حتى الآن، من المسار التاريخي لفهم النص، أن عدم ربط المعنى القرآني باستطلاعات الحس والتجربة، وبالتراكم التاريخي لنتائجهما. يعني أن هناك نشاطا فكريا مجردا وعقيما، يمارس داخل تضاريس النص: (الوجوه البيانية، والتأويلات العقدية، والتخريجات الفقهية) يجد العقل فيها نفسه يقوم بتكرار معهوداته السابقة، دون خطوة نحو الكشف عن أي مجهول جديد، يؤدي إلى تجديد المعنى وتقدم التفسير.

إنه إذا اختفى الوجود الخارجي، كقيمة تفسيرية للنص، في ذهن الشارح المفسر، فإن النص الخبري، المتحدث عن هذا الوجود، تختفي تبعا لذلك، أهميته، ويبدو له غير جدير تماما بالعناية وذلك لأن الذهن خال من الوعي بالموضوع الخارجي للنص: (حقائق الواقع الاجتماعي والكوني): لهذا سيكون تعبير مثل : الآيات الكونية في القرآن. تعبيرا غير مفهوم في ذهن السابقين أو من ينتمي إلى سياقهم الحضاري من المعاصرين ولو تعدى مقدار هذا النص نسبة 90 % من مجموع القرآن[16] بل إنك لن تجد تعبيرا مشابها لتركيب هذه الجملة شكلا ومضمونا، داخل المحصول الضخم للخطاب التفسيري الذي أنتجه السياق الماضي، وهذا يرينا أن (المرحلة التاريخية) ليست إلا جزءا ضئيلا من التاريخ، كما أن أي عمل تفسيري ينجز، ينسب لفرد أو لعصر من العصور، يتحول بمرور الزمن، إلى إنجاز متواضع ومحدود، في تاريخ التفسير.

من دلائل الانتماء الذهني إلى السياق الماضي، ما يظهر على لسان أحد مؤرخي التفسير المحدثين من استغراب، نحو تطور الفهم لمعاني الكتاب عبر العصور بقوله : « حتى وجد من كتب التفسير ما يجمع أشياء كثيرة لا تكاد تتصل بالتفسير إلا عن بعد عظيم»[17].

المفاهيم التي تجدّ مع الزمن، لألفاظ القرآن إذا ابتعدت عن التفسير السابق، ألا تتصل بالنص؟ أم أن النص، هو التفسير المنقول نفسه بلا فرق؟ إن تبديع فكرة التطور يعني إسقاط الرؤية التاريخية من الاعتبار.

وبذلك تختفي مساحة واسعة من حقيقة الظاهر المدروسة، لأن تاريخ الشيء، جزء أساسي من وضعه الراهن.

ويؤكد باحث معاصر، بما يشير إلى استمرار الأخذ بالأفكار التقليدية وتوجيهها لقضايا فهم النص وتفسيره، حتى هذه اللحظة: « أن فهم نصوص الكتاب واستيعاب معانيها لا يتأتيان فقط من خلال تحليل المعاني المعجمية لمفردات القرآن الكريم ، بل لا بد من تحديد معاني ألفاظ الوحي من خلال ربطها بسياقات ثلاثة :

- السياق النصي : المعنى داخل السورة.
- السياق الخطابي : المعنى داخل مجموع القرآن.
- السياق الحالي : أي السياق الاجتماعي والتاريخي للأحداث المواكبة للتنزيل: (أسباب النزول). وهو سياق هام يلزم اعتبارهُ لفهم معاني النصوص فهما دقيقا.»[18].

وهكذا تتفق التنظيرات لفهم النص، إن في القديم أو الحديث، على إهمال العنصر الهام في كل تفسير وهو: عصر المفسر وسياقه الحضاري، الذي ينغمر فيه، مما يعني استمرار تصور الشخص القائم بتفسير النص ذاتا تقع خارج التاريخ، وصولا، في الأخير إلى خلع صفة الثبات والإطلاق على الفهم الإنساني للنص، وذلك بالنظر إليه على أنه تم بمعزل عن إكراهات الزمن وتأثير الأحوال والظروف، أو أنه فهم أنجز للنص من داخل المائة الأولى.

إن مراعاة أوضاع عصر التنزيل، المادية و الفكرية، والحرص على الانطلاق منها، في إنتاج المعنى، لا من عصر الشارح، يقود إلى نتيجة لم يحسن هؤلاء تقدير خطورتها، وهي أن هذه الأوضاع من القرن السابع الميلادي هي المحدد الأساسي للمعاني القرآنية.

إن جاز مراعاة هذه الأوضاع لفقه بعض آيات الأحكام، التي يكاد يرقى بسبب النزول المروي فيها - على فرض صحته - إلى درجة المخصِّص لحكم الآية في المنزول فيه فقط، لكن ما العمل في قسم النص الخبري من القرآن بحجمه الهائل، قياسا إلى آيات الأحكام ؟ .

وحتى تلك التي صح سبب نزولها في كذا وكذا، مثلا، فالقاعدة، التقليدية أن العبرة هي بعموم اللفظ، لفظ الآية، لا بالحدث الاجتماعي أو الفردي، الذي يزعم أنه استدعى نزولها.

وهنا تختفي، مرة أخرى، أهمية سبب النزول ومعه فهم السلف، لأن:« الأصل أن دلالة القرآن على معانيه، ذاتية لنزوله بلسان عربي مبين.»[19].

فاللفظ هنا : (آيات الأحكام)، استنباط الحكم منه لا يتوقف على الاستعانة بوسيط خارجي مضى زمنه (ملابسات النزول) وإنما يتوقف على

تأمل وتدقيق داخل المجموع المتلائم من النصوص القرآنية، وإلا عرّض تلف كتب التاريخ وضياع الروايات والأخبار، عرض دلالات النصوص على الأحكام، إلى خطر الغموض الأبدي .

إن الوسيط الخارجي: الواقع التاريخي والكوني، تدعو الحاجة إلى الإحاطة به عند ممارسة الفهم و التفسير، إذا كان يشكّل مضمون النص ومحتواه، أي إن كان النص خبرا عنه، أما في النص التشريعي، فاستخراج الحكم غير مرتبط بالواقع إلا من أجل تبيّن الحكمة بعد الامتثال للحكم.

إذا تقيد فهم المعنى والمضمون، بالظروف العامة لعصور التنزيل، أو إذا مر فهمه بها فإن ذلك يعني أن مضامين النص ومفاهيم القرآن، عن الوجود الإنساني والكوني، وتنظيم هذا الوجود، تجد تفسيرها وتستمد أبعادها، من هذا العصر بالذات، لا من خارجه، ومآل ذلك، أنها إذن مفاهيم صادرة عن عقل تاريخي، مقيّد بإكراهات مرحلته الزمنية التي ظهر فيها. وهذا حكم إنما يليق إسقاطه، في الحقيقة، على (تفسير النص)، لا على (النص) ذاته، وذلك حتى لا يتألّه التفسير (تفسير عصر التنزيل) ويتأنسن النص.

كثيرا ما يلاحظ، في ميدان الدراسات القرآنية ، سوء توزيع للتاريخية، والإطلاق، بين النص الإلهي، والفهم الإنساني.

هذه حتى الآن، آراء وأفكار، من القديم والحديث، حول الطريقة المثلى لفهم النص وإدراك أبعاده المختلفة، يسمها جميعا، كما يسم تفكيرنا الإسلامي، الميل إلى تثبيت المعارف والأفكار والمفاهيم، وكراهية إدراكها في صيرورة وتغير عبر التاريخ، وبالتالي اعتبار مظاهر التحول في الأشياء والأفكار والآراء، علامات على السخف والباطل فيها، لا أنها جزء من كينونتها وحقيقة وجودها، لقد تم التثبيت والتعالي بتفسيرات السابقين وأفهامهم للنص وتقعيداتهم له، بعد حذف سمة التاريخية والتحول منها، والتغاضي عن طابعها الظرفي، وسياقها الاجتماعي المؤقت، الذي أنتجها، لتتحول بمرور الزمن، إلى ناطق رسمي عن النص.

إن منشأ الصعوبة في مواجهة تحولات الواقع التاريخي بأبعاده الاجتماعية والسياسية والعلمية، أن الفهم السابق، هو الذي يتحدث عن أوضاعنا الراهنة، بدل النص.

ويبدو أن إشكالات كثيرة تنجلي من واقعنا الفكري إذا ساد اعتقاد بأن اللحظة الزمنية والسياق الحضاري العام، الذي ينطلق منه المفسر في تفهم الخطاب الإلهي وتعقله، هو الذي يلوّن فهمه وتفسيره له، وأن الشارح، في كل زمن، يدرك من مفاهيم هذا الخطاب وأحكامه ومعانيه وتوجيهاته الكونية، مقدار ما يبيحه سياقه التاريخي الذي يحياه بعقله ووجدانه، وهذا

حكم يصدق على محمد عبده وسيد قطب، بالقدر نفسه الذي يصدق على أبي هريرة وابن عباس، وبالتالي لا يوجد هناك، في حقيقة الأمر، معنى أصلي لألفاظ ومفاهيم الخطاب الإلهي، وآخر فرعي حادث، وإلا تقيدت أبعاد النص ومعانيه بالأفق البدوي لأذهان القرن السابع الميلادي وثقافته، على أنها أصل المفاهيم القرآنية .

هوامش

[1]- انظر ذلك في المصادر التقليدية للتفسير وعلوم القرآن. سواء القديم منها والحديث: الطبري : «الوجوه التي من قبلها يوصل إلى معرفة تأويل القرآن.» : جامع البيان في تفسير القرآن، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت 1980، المقدمة. ص 26، وكذا: السيوطي : الإتقان في علوم القرآن. النوع السابع والسبعون، حيث يقول، ناقلا عن سلفه الزركشي، في كتابه البرهان:« واستمداد التفسير [هو] من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان والفقه والقراءات.» : الإتقان، دار إحياء العلوم، بيروت 1987 . 2 :492..

واستمرت الفكرة بأن العلوم العربية هي مصدر للتفسير والفهم، بديهية ومسلما بها عند المحدثين. أنظر، خالد عبد الرحمن العك: أصول التفسير وقواعده ، دار النفائس. بيروت 1986. ص 138. وكذلك محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير الدار التونسية للنشر 1984، الجزء الأول، المقدمة الثانية، في استمداد علم التفسير، 1: 18 وغيرهم.
إن العربية وعلومها أداة تحليلية محايدة، لا تساعد على «توليد» المعنى من النص، وإخراجه إلى الوجود، وإنما قصارى خدمتها هو الدفاع عن الموجود، من المعنى والتفسير والفهم، في أذهان الشراح. إن قوله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ القيامة 29، لا تفيد حصول رؤية الإنسان عند المعتزلة. والدليل على ذلك عندهم هو اللغة، كما أن قوله تعالى: :﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار﴾ الأنعام 103، لا يفيد نفي الرؤية له تعالى، وإنما يعني نفي الإحاطة العلمية بذاته تعالى، عند أهل السنة، ودليلهم في ذلك هو اللغة أيضا. النص إذن لا يقرر شيئا أمام سلطة التصور، والاعتقاد قديما، أو أمام المعرفة السائدة حديثا ، فالاحتجاجات «اللغوية» يمكن استخدامها لإثبات الفكرة، وضدها، في الوقت نفسه. مصدر التفسير هو الاعتقاد أو المعرفة؛ إن معرفتنا بالعالم من حولنا، وأنماط تصورنا للأشياء فيه، هو مصدر الشرح، والتأويل، والفهم، الذي نولده من النص في جميع العصور. فاللغة مجرد أداة ووسيلة، يستخدمها كل منا لإثبات ما هو موجود سلفا، من المعارف والتصورات، وللملاقاة بينهما: (المعرفة والنص) وتقديمهما على أنهما يعنيان شيئا واحدا خارج أذهاننا.

[2] - كما هو منهج التفسير بالمأثور، الذي يعتمد على «استيراد» المعنى والفهم، من عصر السلف، ويرى في الجديد، من الدلالة والتأويل، الذي يفرضه تغير المجتمع والتاريخ، بدعة وضلالة. انظر: ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين عن رب العالمين. دار الجيل، بيروت .د . ت. 4: 151. بل مجرد الأخذ بما هو غير معروف على أيام السلف، من الفهوم والتأويلات، يتضمن اتهاما للقرن الأول بالقصور والجهل. انظر محمد حسين الذهبي: التفسير والمفسرون، دار الكتب الحديثة، القاهرة 1976. 2 : 502، ولا يدري هؤلاء بأن ناقل التفسير لا يعدّ مفسرا، في واقع الأمر، إذ أن جوهر العمل التفسيري هو

تجاوز المحصول القائم، من المعنى، والإضافة الدائمة إليه، فالنمو وعدم الاكتمال، إذن سمة لا يعرى منها الفهم الإنساني للنص، وفي جميع العصور.

(3) - إن واقعنا الفكري الراهن، على الرغم من أنه فضاء زمني موحد: التسعينات من هذا القرن الميلادي مثلا، إلا أنه يضم في جنباته شخصيات فكرية تنتمي إلى حقب تاريخية واسعة التباين، تفصل بينها القرون، ولا يخفى أن الانتماء الى هذه الحقب، إنما يعني الصدور منها في الرؤية، والمعرفة، والتحليل، فالقرن الثالث الهجري، والخامس منه، وكذا الخمسينات من هذا القرن الميلادي والتسعينات منه، تجدها ممثلة، فكريا، في مجتمعنا اليوم، وهكذا فالمعاصرة بين أفراد متثقفينا معاصرة جسدية فقط: إذ أن كل منهم يستمد نظرته للأشياء من حقبته التاريخية التي تكون خلفيته الثقافية، إنه تمزق فكري عميق، ينعكس مباشرة على فهم النص وتفسيره.

(4) -الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل إبراهيم (دار المعرفة بيروت) 2 : 172.

(5) - ج.فندريس: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص (الأنجلو المصرية د.ت) ص 433

(6) - إبن منظور: لسان العرب، دار المعارف القاهرة، د ت، مادة : ملك، غير أن ما يمنحه سياق الآيتين من المعنى، هو أن لفظ «الملكوت» يشير إلى واقع مادي مبصر ومحسوس، ولذا تقدمه الفعل: نظر، والفعل: رأى، دالين على الإدراك الحسي، أي ان «الملكوت» حقيقة حسية لا مجردة، كالسلطان، والعظمة، والقدرة، التي يذكرها الشرح اللغوي البسيط، الفرق شاسع إذن، بين النص، وبين تفسيره، عند الشراح، شساعة الفرق بين المحسوس والمجرد، والحقيقة أن من غير الممكن الاهتداء إلى تسطير المفهوم الحسي، أو كشف الإحالة الموضوعية، للفظة القرآنية، داخل سياق الثقافة التجريدية للسابقين.

(7) - انظر تفسير ابن كثير للآيتين : 75 من سورة الأنعام ، و 185 من سورة الأعراف

(8) - السيد الشريف الجرجاني : التعريفات، الدار التونسية للنشر 1971، ص 120.

(9) - ابن كثير ، الأنعام ، الآية: 75 .

(10) - محمد رشيد رضا: تفسير المنار ، 9 : 457 ، الأعراف، الآية:185.

(11) - سيد قطب: في ظلال القرآن ، دار الشروق ط 1985 ، 3 : 1406 ، الأعراف ، الآية: 185 .

(12) - الصابوني: صفوة التفاسير، عالم الكتب بيروت 1986، 1 : 623 الأنعام، الآية75.

(13) - ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية : مقدمة التفسير، مكتبة المعارف، الرباط د.ت. 13 : 355

(14) - سيد قطب : مقومات التصور الإسلامي، دار الشروق القاهرة ، 1988 ، ص 322

(15) - فتحي الدريني : بحوث ودراسات في الفكر الإسلامي المعاصر، دار قتيبة للنشر والطباعة بيروت 1911 1 : 242.

(16) - محمد عابد الرشدان: حول النظام المعرفي في القرآن الكريم، إسلامية المعرفة العدد 10 خريف 97 ص 19.

[17] – محمد حسين الذهبي: التفسير و المفسرون. دار الكتب الحديثة ط2، 1976 القاهرة . 1 : 146

[18] – لؤى صافي: نحو منهجية أصولية للدراسات الاجتماعية . إسلامية المعرفة.العدد1. السنة 1 يونيو 95 ص 46.

[19] – فتحي الدريني : المرجع السابق 1: 182